ضعف معلم اللغة العربية بين الوهم والحقيقة

أ.د. مصطفى رجب

ضعف معلم اللغة العربية بين الوهم والحقيقة

أ.د. مصطفى رجب

كلية التربية بسوهاج – جامعة جنوب الوادي

يطيب لوسائل الإعلام من حين لآخر أن تُقحم أنفها في قضايا علمية شائكة فلا تبلغ منها إلا بمقدار ما تبلبل العقول ، وتثير الشكوك ، وتحير النفوس . فمن ذلك ما يتسرب أحياناً من مقولات معقدة مثل ضعف إعداد المعلمين ، وبخاصة معلمو اللغة العربية .

والأنكى أن هذه التهويمات الإعلامية الجوفاء تسربت في وقت من الأوقات إلى دهاليز مؤسسات رسمية حكومية تبنتها بغير تمحيص ، وتلقتها كحقائق – ورتبت عليها مواقف وتصريحات أساءت للمختصين .

ومنشأ الأزمة أن " ضعف المعلمين " كمصطلح يحتمل أحد وجهين فهو : إما أن يكون ضعف أداء ، أي ضعفاً مهنياً في فنيات التعليم ومهاراته وأساليبه . أو أن يكون ضعفاً تكوينياً في صميم المادة العلمية التي يقوم المعلم التي يقوم المعلم بتدريسها كأن يعجز مثلاً عن فهم مسائل في النحو أو الرياضيات أو الفيزياء أو الجغرافية .

ولأن الكليات المنوط بها – رسمياً – إعداد المعلمين ، هي كليات التربية فإن إطلاق الاتهامات الإعلامية بضعف المعلمين سرعان ما يتناول كليات التربية ويعلقها على مقاصل " الردح " الإعلامي القاتلة . ويتجاهل الإعلام بهذا المسلك حقيقتين أساسيتين هما :

الأولى : أن الحكومة دأبت منذ سنوات طويلة على عدم احترام مهنة التدريس كمهنة لها أصولها فاتخذت تعيين الخريجين المختلفين معلمين وسيلة للفكاك من كابوس البطالة الذي يقض مضاجع الحكومة ويسمم أوقاتها ويهددها بالزوال بين الحين والآخر ، فإذا دخل كل من تخرج في الجامعة إلى مهنة التدريس وشاع مصطلح " ضعف المعلمين " وتسرب في وسائل الإعلام ، ألقيت الاتهامات على كليات التربية ، وتم غض الطرف عن خطأ الحكومة في إلباس عباءة (المعلم) لمن لم يعد لارتدائها ، وإقحام غير المختصين في محراب هذه المهنة فيجنون على أنفسهم وعلى قرنائهم من المختصين . وتنجو الحكومة ببأسها وقهرها من الألسنة الإعلامية الحداد ، ويحمل وزرها التربويون وحدهم بلا جناية جنوها ، وبغير إثم اكتسبوه .

والحقيقة الثانية : أن القائمين على إعداد المعلم تخصيصاً هم أساتذة الكليات المتخصصة كالآداب والعلوم والزراعة والتجارة والهندسة . وإن كان الكلام عن ضعف المعلمين عادة لا يتسع لمعلمي التعليم الفني . بل ينصب في الأغلب على التخصصات الأكاديمية لا المهنية مثل اللغات والرياضيات والعلوم .

فإذا أونس ضعف في معلم اللغة العربية مثلاً ، فالأجدر بمن يتناول شأن هذا الضعف بالحديث ، أن يبدأ بالبحث عن مكمن هذا الضعف : أهو ضعف في الأداء المهني بمعنى القصور عن أساليب التعليم وفنياته ؟ أم هو ضعف في التكوين العلمي بمعنى القصور عن فهم مادة التخصص ذاتها ؟ فإن كان الضعف من النوع الأول فتلام كليات التربية وإن كان الثاني فتلام كليات الآداب .

والواقع يشهد بأن ضعف خريجي الجامعات ليس مقصوراً على معلمي اللغة العربية ، بل إن هذه الظاهرة تدخل ضمن ما يسميه الفقهاء " عموم البلوى " ويستدلون بشيوعه لتيسير الأحكام الفقهية . ففي كل عام تقام مسابقات لتعيين مذيعين جدد أو لتعيين دبلوماسيين جدد وما أن ينعقد الامتحان للمتسابقين حتى تطفح الصحافة بما حدث من مهازل وتكشف عن مستوى مخز للخريجين الجدد في ثقافتهم العامة [الثقافة التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية] ويضرب الصحفيون أمثلة بما تفتحت عنه بعض القرائح من فضائح .

أما معلمو اللغة العربية فإن ضعفهم المقصود لا يتعدى أخطاء النطق أو الكتابة وهي ، وإن كانت لا تغتفر لهم ، مسؤولية أقسام اللغة العربية التي تتولى الجانب الأكاديمي في إعداد هؤلاء المعلمين ، فالإنصاف يقتضي أن ترد الأمور إلى نصابها ، وأن ينسب الجهل لأهله ، وأن يعزى الخطأ إلى من تسبب فيه .

ومنذ أعوام استقرت لوائح كليات التربية على أن يكون توزيع ساعات الدراسة فيها بنسب معينة هي :

٧٥% للإعداد الأكاديمي (مقررات التخصص)

٢٠ % للإعداد المهني (المقررات التربوية)

٥% للإعداد الثقافي (كالحاسوب واللغات الأجنبية وغيرها)

فإذا تأملنا في تفصيل الـ ٧٥% فسنجدها في حالة معلمي اللغة العربية مقسمة بين دروس النحو والصرف واللغة والبلاغة والنقد والعروض والأدب وتاريخه ، والدراسات الإسلامية ، والتاريخ الإسلامي .

فالطالب يتخرج في كليات التربية وقد درس اثنتي عشرة ساعة على الأقل أو ست عشرة ساعة على الأكثر في النحو الصرف – دون علوم اللغة – وهذا الوقت يساوي أو يقارب كثيراً ما يدرسه نظيره خريج الآداب أو دار العلوم . فلا يكون للمقررات التربوية أثر في ضعف الخريج إلا بمقدار ما يكون للمقررات الإضافية التي يدرسها خريجو الآداب أو دار العلوم من أثر . أما ما للنحو هنا ، فهو ما للنحو هناك أو مع تفاوت يسير جداً ، هذه واحدة .

والثانية ، أن بعض الكليات التي تعاني من فقدان التقاليد الجامعية الأصيلة قد تكل أمر تدريس مقرر أو أكثر إلى غير متخصص فتكون النتيجة ضعفاً حقيقياً لدى الخريج أياً ما كان اسم الكلية التي تخرج فيها .

والثالثة : أن بعض الكليات لا تتوفر لها الإدارة الواعية القادرة على متابعة ما يدرس الطلاب ، وتدع العلاقة بين الطلاب وأساتذتهم تسير دون رقابة حقيقية ، فتتكرر المأساة ، يباع الكتاب أولاً ثم تلغى المحاضرات أو تؤجل أو يُعتذر عنها ، أو يُحذف ربع الكتاب أو نصفه أو ثلاثة أرباعه – حسب نتائج المبيعات – ويخفف المنهج ، ثم تخفف الأسئلة ثم يخفف التصحيح ، ثم " تلعلع " النتائج شاهدة بعبقرية هذه الدفعة أو تلك !!

والرابعة : أن بعض من يوكل إليهم تدريس النحو والصرف لا يهتمون بسؤال الطلاب عما سبق لهم درسه في الأعوام الماضية ، وقد يحدث – ويحدث فعلاً – أن يكرر الأساتذة تدريس ما طاب لهم من الدروس مع أن الطلاب سبق لهم دراستها . والطلاب في هذه الحالات يسكتون سكوتاً مريباً لأنهم سعداء بأنهم لن يبذلوا جهداً جديداً في استيعاب دروس جديدة .

وقد أتيح لي أن أسمع من خريجين عدة أنهم أنهوا دراساتهم – وبعضهم من الآداب وبعضهم من التربية – وحصلوا على الليسانس ولم يكن ضمن ما درسوا من النحو الصرف : (لا النداء ولا التمييز – ولا الإضافة ولا الحال ولا الاستثناء ولا إسناد الأفعال إلى الضمائر) فكيف نتصور مستوى هؤلاء ؟

وهنا قد يسأل سائل متفائل : فأين توصيف المقررات الذي تضعه الأقسام وتتضمنه أدلة الكليات وكتبها التذكارية ؟ وأين نصوص اللوائح ؟ ولمثل هذا السائل المتفائل أقول : هل قرأت يا سيدي اللوائح ؟ إن اللوائح لا تحدد إلا أسماء المقررات دون توصيفها . ولولا أن أسماء مقررات تاريخ الأدب تضيف العصر إلى المقرر فيقال مثلاً : تاريخ الأدب الجاهلي ونصوصه ، تاريخ الأدب الإسلامي والأموي ، تاريخ الأدب العباسي . . إلخ . لولا هذا التحديد الملزم لفوجئنا تخريج متخرج بعد أربع سنوات ولا يعرف من الأدب إلا شعر شوقي وحافظ .

أما فيما يخص النحو والصرف فإن اللوائح تسمي المقرر في السنوات الأربع اسماً واحداً هو " النحو والصرف " ونترك لأدلة الكليات ولمجالس الأقسام أن توزع المقرر على السنوات الأربع توزيعاً عادلاً يضمن لنا تخريج دارس ملم بكل – أو معظم – أبواب النحو والصرف .

هذا على المستوى النظري ، أما على المستوى التطبيقي فتخيل ما شئت من الأحوال السابقة ، وأضف إليها ما يفعل المنتدبون المسافرون ، وما يفعل غير المتخصصين .

وخلاصة ما سبق أن واقع تدريس النحو والصرف - بوصفها المصدر الظاهر للضعف المقصود - يشهد تردياً حقيقياً مرجعه إلى ما سبق بيانه في الأغلب الأعم من الحالات . ومرجعه أحياناً إلى أسباب فنية تتعلق بما درج عليه أساتذة النحو والصرف في كليات الآداب من تقسيم أبواب النحو في السنوات الأربع وفق تقسيم ابن مالك في ألفيته فيدرسون لطلاب السنة الأولى الكلام وما يتفرع منه ، والمعرب والمبني والمثنى والجموع . . إلخ ، وفي السنة الثانية كان وأخواتها وإن وأخواتها ولا ولات المشبهات بليس وإعمال اسم الفاعل ، ويتبعون ذلك ما تيسر من الصرف كالإعلال والإبدال والمجرد والمزيد . . إلخ . وهذا التقسيم يلزمهم إلى حد ما بآراء ابن مالك وتعليلاته وتخريجاته تغاضون في سبيل ذلك عن آراء المخالفين . وعن المدارس النحوية الأخرى ، وهذا الأمر يترتب عليه سوء فهم لدى من يتشدقون بمسألة (ضعف الخريجين) فإذا كتب خريج كلمة (شئون) هكذا (شؤون) أو وضع نقطتين تحت الياء الأخيرة من الكلمة أو ما شابه ذلك من المسائل الخلافية حكموا على المخالف بالضعف والجهل .

وغاية الأمر أن ضعف معلمي اللغة العربية المزعوم فيه من الأوهام أكثر مما فيه من الحقائق . . وفيه حقائق غائبة عن أذهان من يتشدقون به الكثير والكثير :

- فكون كليات التربية هي المسؤولة عن هذا الضعف . . فهذا وهم شنيع . والحقيقة فيه أن المسؤولية تقع على عواتق أقسام اللغة العربية بها وبكليات الآداب .
- وكون هذا الضعف شاملاً فهذا وهم ، لأن أحداً لم يسأل هؤلاء الخريجين عما يحسنون من البلاغة والعروض والفقه والحديث والتفسير وطرائق التدريس وإنما غاية ما يحكمون به عليهم هو الخطأ النحوي .
- وركوب المؤسسات الرسمية وأخص منها المجلس الأعلى للجامعات الموجة ومراد وسائل الإعلام فيما يتعلق بهذا الضعف . . وهم عظيم ، فهذه المؤسسات ذات طبيعة علمية وحري بها ألا تنساق وراء أوهام الإعلام ، بل عليها أن ترجع إلى الدراسات والبحوث العلمية التي تشخص الداء وتصف الدواء .

وعلاج هذا الضعف إنما يكون بعدد من الوسائل منها :

١- عقد مؤتمر قومي تحت رعاية المجمع اللغوي أو المجمع العلمي المصري يدعى إليه المهتمون وذوو الصلة بالقضية وتُكفل له الحرية والتمويل وتصاغ توصياته بمشاركة الحاضرين بحيث لا تكون مسيسة أو معدة سلفاً أو مصوغة وفق أهواء طرف أو أكثر من الأطراف .

٢- افتتاح أقسام اللغة العربية في كليات التربية أسوة بما هو متبع في جامعة عين شمس تناط بها مسؤولية إعداد المعلمين أكاديمياً .

٣- إجراء اختبارات للمرشحين للعمل بمهنة التدريس قبل تعيينهم يقوم علـى إجرائهـا خبراء وزارة التربية والتعليم المتخصصون في المادة لا المرتزقة الذين في كـل واد يهيمون ويقولون فيما لا يعلمون ما يشاؤون .

٤- وقف تعيين غير التربويين بحيث لا يلجأ إلى تعيينهم إلا بعد نفاد أعـداد التربـويين الذي لا مهنة لهم إلا هذه المهنة

هذا ، وبالله التوفيق ،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،